خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء

الرباط، 06 رمضان 1420هـ الموافق 15 يناير 1999م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، خطابا ساميا بمناسبة افتتاح السنة القضائية.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

بسرور بالغ وابتهاج عميق، يسعدنا أن نلتقي بكم ونحن نفتتح هذه الدورة التي يعقدها المجلس الأعلى للقضاء. وهو شعور نابع مما تحظى به هذه المؤسسة الدستورية الموقرة الموضوعة تحت رئاسة جلالتنا، ونابع كذلك من الأهمية القصوى التي نوليها للقضاء باعتباره مسؤولية منوطة بأمير المؤمنين يفوض النهوض بها لقضاة باسمه يصدرون الأحكام.

وعلى النهج الذي سلكه أسلافنا الميامين والذي وحده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، نحن عازمون على متابعة المسير بما تتطلبه هذه المسؤولية من عناية ورعاية على أساس متين من مرجعيتنا الإسلامية الثابتة ومن تراثنا العلمي الزاخر المتجلي في الرصيد الفقهي والاجتهادي الذي خلفه فقهاء الأمة وفي طليعتهم قضاة المغرب على مر التاريخ أولئك الذين اعتُرف لهم بالتقوى والنزاهة وشُهد لهم بالتبريز في أحكام النوازل والقضايا المستحدثة.

وإذا كنا نريد استمرار هذه الصورة الأصيلة المشرقة لقضائنا في إطار دعائمه القوية ومرتكزاته الراسخة، فإننا نتطلع كذلك إلى أن يكون هذا القضاء متطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة، وبقدر ما عقدنا العزم على إنجازه، بإذن الله وما دعونا إلى التعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة.

عدالة
adala.justice.gov.ma

لقد أنجزت في عهد والدنا المقدس رضوان الله عليه، إصلاحات كثيرة تحث على الاعتزاز والافتخار بما تحقق بها من اطمئنان على سير العدالة في بلادنا وارتياح لمصالح المواطنين في نطاق استقلال القضاء وتنظيم جهازه وتوحيده وإعادة هيكلة مختلف أصنافه ودرجاته وإحداث محاكم متخصصة واتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية لصالحه وصالح القضاة كي ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان الحقوق والحريات وفي ترسيخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل. وهو الدور الذي به يصبح القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل ما تحقق، فإننا نسعى إلى المزيد من التطوير والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشارفة الألفية الثالثة مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتعيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله. وإن من شأن مثل هذا التكوين أن يؤهل جهازنا القضائي لمواكبة تجدد القوانين العالمية ولكسب ثقة الذين يرغبون في التعامل معنا إضافة إلى كسب ثقة المواطنين.

ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث، قررنا الزيادة التدريجية في عدد المحاكم التجارية كما قررنا إحداث محاكم استئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس للدولة يتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشطط، وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين. وإننا لندعو حكومتنا للإسراع لإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، باعتبارها إطارا قضائيا قائما لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب واستغلال النفوذ. وباستكمال هذا الإطار الشامل لتحديث القضاء وتأهيله وعقلنة تدبير شؤونه وتوفير بنايات لائقة لمحاكمه، وإمداده بالوسائل المادية والمعنوية، نكون قد عملنا على تفعيله وهيأنا له أسباب القيام بما أنيط به من تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن البديهي أنه لن يحقق القضاء هذا المبتغى إلا إذا ضمنا لهيئته الحرمة اللازمة والفعالية الضرورية بجعل أحكامه الصادرة باسمنا تستهدف الإنصاف وفورية البت والتنفيذ وجريان مفعولها على من يعنيهم الأمر على أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التطبيق السليم للقانون وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي بمنأى عن كل أشكال الضغوط المادية والمعنوية وسائر الاعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية.

عدالة
adala.justice.gov.ma

حضرات السادة،

إن العدالة، كما لا يخفى، هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحق، وهي في نفس الوقت مؤشر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفراده وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال. وإذا كان الجميع مطالبا بمضاعفة الجهود وبذل الطاقات لمجابهة المستحدثات المتلاحقة ورفع تحدياتها فإن المعول كبير على قضاتنا في حدود اختصاصاتهم الدستورية أن يواصلوا أداء رسالتهم المقدسة بما يتناسب وما تفرضه تعاليم شريعتنا السمحة، من عدل وإنصاف واستقامة وكرامة وحماية للقانون وتمسك بالفضائل الخلقية السامية التي ينبغي أن تتحكم في السلوك والتي أنتم لا شك مثالها والقدوة.

لهذا، فإننا، ونحن نوليكم ما أنتم جديرون به من عناية وما هو لائق بكم من مكانة ننتظر منكم - حضرات السادة أعضاء هذا المجلس الموقر- أن تظلوا على ما عودتمونا أسرة ملتئمة يلحمها التناسق والانسجام، وأن تستمروا على ما عهدنا فيكم من صدق وإخلاص وأن تواصلوا السير على النحو الذي يتفق والمستوى المرموق لمؤسسة دستورية تعمل، تحت رئاسة جلالتنا، حرة بممارسة إحدى وظائف الإمامة العظمى طبقا لمبادئنا الإسلامية العريقة الملزمة للقضاة بالتجرد والنزاهة والاستقلال ووفقا للقيم الإنسانية المشتركة في مجال الحقوق. وإننا لواثقون من أنكم تقدرون هذه المسؤولية حق قدرها وأنكم تحفزا منها ستعالجون مختلف النقط الهامة التي صادفنا عليها مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

حضرات السادة،

إننا إذ نفتتح بسم الله أشغال مجلسكم الموقر، لنود أن نؤكد لكم حسن ظننا وكامل عطفنا وسابغ رضانا داعين الله تعالى أن يرزقكم عونه وتوفيقه وسداده ويلهمكم الامتثال الدائم للأمر الإلهي الوارد في قوله عز وجل: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

عدالة
adala.justice.gov.ma